المركز قارن بين تلويحات النواب السابقين والحاليين خلال الـ70 يوماً الأولى

«اتجاهات»: مجلس الصوت الواحد الأكثر تهديداً بالاستجوابات

■ العواصف طالت الرئيس و9 وزراء في حكومة فبراير..و13 في ديسمبر

■ رئيس الوزراء الأكثر تهديدا في «المبطل» بواقع 15 مرة.. والمؤشر تراجع إلى 6 حاليا

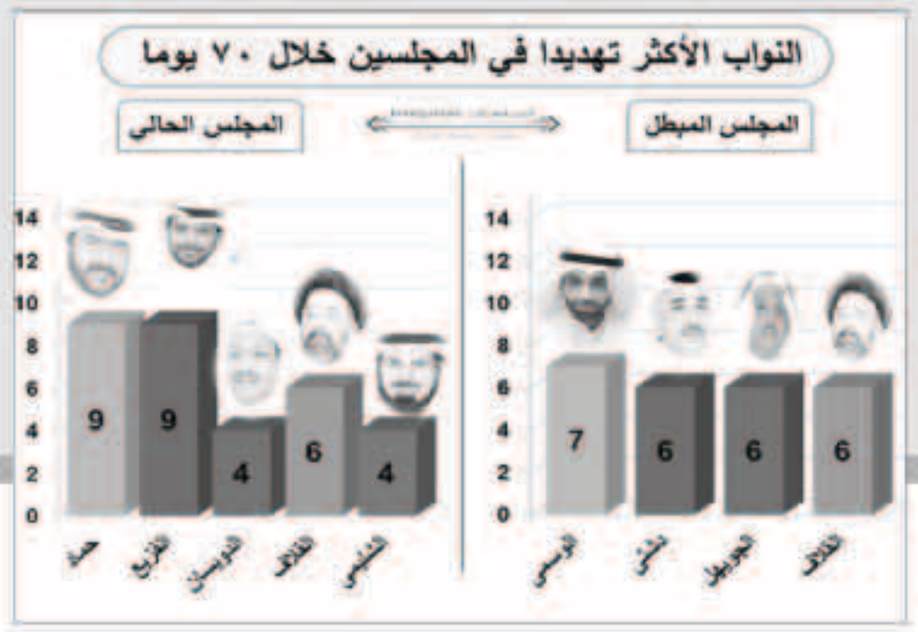

■ وزير النفط تلقى تهديداً وحيداً في المبطل و12 في الحالي.. والتعيينات والترقيات وراء الارتفاع

■ القلاف وجه 6 تهديدات بالاستجواب في كل مجلس خلال الـ 70 يوماً الأولى

اصدرت وحدة الرصد البرلماني في مركز اتجاهات للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد عبدالرحمن المضاحكه تقريرا قارنت فيه بين تلويح نواب المجلسين المبطل والحالي باستخدام اداة الاستجواب ضد الوزراء خلال فترة الـ70 يوما الاولى من عمر كل منهما، وذلك بالاعتماد على المنهج المقارن لتوضيح الفروق بين عدد التهديدات، واعلى واقل النواب تهديدا، واكثر واقل الوزراء استهدافا بها.

يشير اتجاهات ان المقارنة الحالية بين تهديدات المجلسين اكدت ان هناك تقارب بين المجلسين في عدد التهديدات، بل تفوق المجلس الحالي في عدد التهديدات عن المجلس المبطل، فقد اوضح تحليل اتجاهات ان اجمالي تهديدات المجلس الحالي بقيادة علي الراشد بلغت 54 تهديدا من قبل 21 عضوا طالت رئيس الحكومة وكل الوزراء عدا اربعة فقط، في حين تنخفض التهديدات في المبطل قليلا لتصل الى 49 تهديدا من قبل 16 نائبا، طالت جابر المبارك و9 وزراء اخرين، ما يعني تفوق نسبي للمجلس الحالي في عدد التهديدات.

ويتوه التقرير الى ان سمو رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك صعد منصة الاستجواب في جلسة علنية في سابقة تعد الاولى في تاريخ الحياة النيابية الكويتية، ثم تبعه الرجيب وزير الشؤون الاجتماعية والشمالي اللذان قدما استقالتهما اثر استجوابات عن فساد طال المؤسسات التي يتولون ادارتها.

الا ان الوضع لم يستمر طويلا ليسدل الستار على مجلس فبراير 2012 بعد 127 يوما فقط وذلك بقرار الدستورية الذي حكم ببطلانه والعوده الى مجلس 2009.

واضاف اتجاهات ان التهديدات بالاستجواب، هي بمثابة الشرارات الاولى التي تقود الى تقديم الاستجواب، وهو ما تناوله التقرير بشكل مقارن في سياق البنود التالية:

أكثر الوزراء تهديداً

في المجلس المبطل كان رئيس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك على رأس الوزراء اكثر اعضاء الحكومة الذين تلقوا تهديدات، بواقع 15 تهديدا، وهو أعلى رقم خلال المجلسين في فترة السبعين يوما، وقد بدأت تهديدات رئيس الوزراء مبكرا حتى قبل بداية المجلس وتشكيل الحكومة، ففي الشهر الاول تلقى 7 تهديدات اغلبها من نواب الاقلية في المجلس المبطل، حيث هدد دشتي الرئيس بسبب احتجاجات الكويتيين امام السفارة السورية، والدويسان احتجاجا على تقريرات المليفي، والقلاف بسبب دور المبارك في صراع الاسرة الحاكمة على حد تعبيره، كما اطلقت تهديدات أخرى من هدده كل من الهطلاني والوسمي والمطر.

في الترتيب الثاني جاء الحمود بواقع 12 تهديدا، بسبب الاساءة لابناء القبائل، ومحمد الجويهل الذي تلقى تهديدات بالقتل ما دفعة الى اتهام الداخلية بالتقصير في حمايته ومن ثم توجيه تهديد مباشر الى الحمود، كما تلقى تهديدات من الطبطبائي ودشتي.

مصطفى الشمالي وزير المالية الحاضر في الحكومتين السابقة والحالية وصاحب الاستقاله الشهيرة من فوق المنصة، جاء في الترتيب الثالث ضمن قائمة الوزراء الاكثر تهديدا، حيث تلقى نصف «درزن»، اغلها في الشهر الاول وكان الفساد في المؤسسة المالية هو العامل المشترك الذي دفع اغلب النواب لاستهداف الشمالي، فقد لوح البراك على خلفية تقاعس الوزارة في حماية المال العام وهو الامر الذي دعا العنجري الى مطالبة الوزير بتصحيح المسار القانوني لبعض الشركات، وانضم اليهم الوسمي الذي هدد بتقديم استجواب من 3 محاور تتعلق باملاك الدوله والقروض والتقريط في الثروة الوطنية، وايضا الطاحوس الذي قال ان اسقاط الشمالي أسهل من شربة الماء.

ويفارق كبير بين الثلاثة الكبار في قائمة الاكثر تهديدا ياتي3 وزراء وهم العبدالله وزير الاعلام واحمد الخالد وزير الدفاع وشهاب وزيرالاوقاف بواقع 3 تهديدات لكل منهم.تتعلق بغسيل اموال في وسائل الاعلام، وتجاوزات ادارية في العلاج بالخارج، ومشكلة دار القران.

وفي المجلس الحالي، اذا كان رئيس الوزراء مازال في قائمة الاكثر تهديدا في المبطل، الا انه في الحالي ان تراجع ترتيبة الى المركز الرابع بواقع 6 تهديدا وهو اقل من نصف العدد الذي تلقاه في المجلس المبطل، كما اختلفت قضايا التهديد ايضا حيث جاءت على خلفية تصريحات الوزيري، والبدون وانسحاب الحكومة من جلسة 8 فبراير.

ويبدو ان قدر وزارة الداخلية بوزيرها سيكون محل تهديد مستمر، فالوزير الذي كان في الترتيب الثاني خلال المجلس السابق، ارتفع مؤشره ليصبح الاكثر تهديدا في الحكومة الحالية على مدار 70 يوما بواقع 13 تهديدا من خلال 9 نواب، وهو رقم أعلى من العام الماضي بنقطة واحدة. وقد كان الانفلات الامني نقطة الضعف التي اثارت استياء النواب ودفعتهم الى استهداف الحمود بهذا العدد، اضافة الى اختراق المقاطعين للاجهزة الامنية، والجرائم المختلفة والبدون.

الجديد هو صعود هاني حسين وزير البترول في الحكومة السابق والحالية الى الترتيب الثاني ضمن قائمة الخمسة الكبار حيث تلقى 12 تهديدا، وقد كانت مشكلة التعيينات والترقيات وصفقة الداو وحماية المال العام وراء ارتفاع عدد التهديدات. ويذكر ان الوزير نفسه لم يتلق سوى تهديد وحيد من عبد الحميد دشتي في المجلس المبطل، ويعتبر هذا التغير الاكبر لوزير بين مجلسين.

الشمالي بقي كما هو في المركز الثالث لمجلس 2012 على التوالي وإن اختلفت الارقام قليلا حيث تلقى 10 تهديدات في العام الحالي مقابل 9 في المبطل، ورولا دشتي التي كانت عضوة في مجلس 2009، وتولت حقيبة التخطيط في الحكومة الحالية، انضمت الى القائمة بواقع 3 تهديدات، الملفت انها لم تكن على خلفية قضايا فساد أو قصور في الأداء ولكن على بسبب العلاقة بين النواب والوزيرة فالنائب عسكر العنزي الذي وجه تهديدا مباشر ضد رولا كان بسبب أن الوزيرة تتدخل في شؤنهم ما جعله يخرج عن صمته ويقول «يا رولا اقسم بالله لو تدخلتي بين النواب مرة ثانية سوف اضعك على المنصة.. كتتي عضوة وفشلتي فما بالك بالوزارة». وبسبب عدم رد رولا ايضا على اسئلة النواب تلقت تهديدين من الصالح وخليل عبدالله.

الوزراء الأقل تهديداً

اضاف اتجاهات ان 4 وزراء هم الاقل تهديدا في المجلس المبطل، تلقى كل منهم تهديدا واحدا وهم وزير الخارجية صباح الخالد وهاني حسين وزير النفط وفاضل صفر وزيرالاشغال، واحمد الرجيب الذي لم يتلق سوى تهديد وقدم بحقه استجواب ثانيا من النائب المبطل رياض العدساني، وفي المجلس الحالي ايضا 4 وزراء تلقى كل منهم تهديدا واحدا، وهم «الحجرف بسبب رفع درجات القبول في كليات التربية - وذكري الرشيدي بشأن حركة تنقلات غير قانونية، واحمد الخالد وزير الدفاع بسبب تفتيش 79 عسكريا سعوديا، والصالح على خلفية غلاء الاسعار» كما أن هناك 3 وزراء تلقى كل منهم تهديدين وهم الهيفي والاذينة والابراهيم.

النواب الاكثر تهديدا

افاد التقرير ان سعدون حماد ونواف الفزيع هما اكثر نواب المجلس الحالي تهديدا، حيث هدد كلا منهما 9 مرات وهو الرقم الذي يمتد ليكون الاعلى مقارنة بالمبطل، والملفت ان تهديدات حماد لم يستهدف بها عدد من الوزراء وانما كانت منصبة تجاه الجويهل، ويعتبر هذا التغير الاكبر لوزير بين مجلسين.

الشمالي بقي كما هو في المركز الثالث لمجلس 2012 على التوالي وإن اختلفت الارقام قليلا حيث تلقى 10 تهديدات في العام الحالي مقابل 9 في المبطل، ورولا دشتي التي كانت عضوة في مجلس 2009، وتولت حقيبة التخطيط في الحكومة الحالية، انضمت الى القائمة بواقع 3 تهديدات، الملفت انها لم تكن على خلفية قضايا فساد أو قصور في الأداء ولكن على بسبب العلاقة بين النواب والوزيرة فالنائب عسكر العنزي الذي وجه تهديدا مباشر ضد رولا كان بسبب أن الوزيرة تتدخل في شؤنهم ما جعله يخرج عن صمته ويقول «يا رولا اقسم بالله لو تدخلتي بين النواب مرة ثانية سوف اضعك على المنصة.. كتتي عضوة وفشلتي فما بالك بالوزارة». وبسبب عدم رد رولا ايضا على اسئلة النواب تلقت تهديدين من الصالح وخليل عبدالله.

التفط، حيث وجه النائب لهاني حسين 8 تهديدات في حين ان التهديد الباقي كان من نصيب وزير الدفاع احمد الخالد، وفي الترتيب الثاني جاء القلاف واقع 6 تهديدات كانت من نصيب جابر والشمالي والحمود، ثم الدويسان بواقع 4 تهديدات كلها تجاه الحمود، وينضمم اليه الشليمي الذي هدد اربع وزراء.

أما المجلس المبطل فقد جاء ثلاثة نواب في الترتيب الثاني بعد الوسمي بواقع 6 تهديدات لكل منهم، وهم الجويهل ودشتي.ويعتبر القلاف هو النائب الوحيد الذي هدد 6 مرات خلال نفس الفترة في المجلسين.

النواب الأكثر تهديدا لاكبر عدد من الوزراء

أشار اتجاهات انه بالنسبة لأكثر النواب تهديدا وذلك بالنظر الى عدد الوزراء واختلافهم، ياتي الوسمي في مقدمة المجلس المبطل بواقع 3 وزراء وهم «الشمالي - الحمود -المبارك» ومعه في نفس الترتيب دشتي الذي هدد كلا من «هاني حسين - المبارك - الحمود» وايضا القلاف الذي هدد «العبدالله - احمد الخالد- المبارك». في حين ان 5 نواب هدد كلا منهم وزيرين وهم «شخير- عاشور - المناور - البراك- الجويهل» وفي المجلس الحالي جاء الفزيع والشليمي في الترتيب الاول، حيث هدد كلا منهما 4 وزراء ثم القلاف والصانع الذي هدد كلا منهما 3 وزراء.

تتمات

الراشد: مواقف

والمواطن من خلال الدراسات والتقارير والتوصيات التي تتخذها لجان المجلس الدائمة وبدوره المجلس يرفعها الى الحكومة.

من جانبه قدم الراشد ايجازا حول مجلس الامة الكويتي والتطورات التي مر بها خلال السنوات الماضية والصلاحيات التي منحت له من قبل الحكومة.

ونوه الراشد بمواقف سلطنة عمان تجاه الكويت حكومة وشعبا لا سيما تجاه الغزو العراقي الغاشم للكويت بالاضافة الى دورها في ترسيخ مفاهيم وأسس التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي.

واكد ان هذه الزيارة تعكس مدى التواصل الممتد والمستمد من القيادتين الحكيمتين في البلدين الشقيقين مشيرا الى متانة العلاقات بين البلدين.

واشاد الراشد بحفاوة الترحيب التي لمسها واعضاء الوفد في السلطنة وبالنهضة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تبهر كل من يزور السلطنة كما اشاد بالصلاحيات التشريعية والرقابية الممنوحة لمجلس الشورى العماني والتدرج الذي مرت به العملية الديمقراطية في السلطنة.

واعرب عن سعادته بزيارة السلطنة والتي اتاحت الفرصة للالتقاء بعدد من كبار المسؤولين العمانيين لبحث وتدعيم العلاقات بين البلدين وتبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا الاقليمية والدولية بالاضافة الى التعرف عن قرب على مسيرة العملية الديمقراطية في السلطنة والاستفادة من تجاربها في ما يتعلق بعملية سير الانتخابات.

وفي ختام جلسة المباحثات اكد الجانبان اهمية الجهود التي تبذلها القيادتان الحكيمتان في كل من السلطنة والكويت من اجل تطوير وتدعيم التعاون بين البلدين الشقيقين وتعزيزه مؤكدين على ضرورة دعم هذه العلاقات الثنائية في شتى المجالات.

وكان رئيس مجلس الامة قد وصل الى السلطنة امس الأول في زيارة رسمية تستمر ثلاثة ايام.

كما بحث رئيس مجلس الامة علي فهد الراشد مع نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء فهد بن محمود آل سعيد امس العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها في جميع المجالات وبخاصة البرلمانية.

وذكرت وكالة الانباء العمانية ان نائب رئيس الوزراء العماني رحب برئيس مجلس الامة والوفد المرافق مشيدا بما توصلت اليه المباحثات بين مجلسي الامة والشورى من توصيات تسهم في دعم علاقات التعاون بين البلدين وذلك انطلاقا من الروابط الوثيقة التي تجمع بينهما.

وقالت الوكالة ان الراشد نقل خلال اللقاء تحيات القيادة الكويتية الى سلطان عمان السلطان قابوس بن سعيد وتمنياتها الطيبة لجلالته موفور الصحة والعافية وللحكومة والشعب العماني كل التقدم والازدهار.

نواب للحكومة

على صعيد ردود الفعل النيابية في هذا الشأن، اعتبر النائب يعقوب الصانع ان ما أعلنه سمو رئيس الوزراء شيء يدعو الى التفاؤل ويبشر بالخير.

وقال الصانع في تصريح خاص لـ«الصباح» انه ينبغي عدم تناسي قانون خطة التنمية الذي لم ينفذ منه سوى القشور، ومن ثم أصبح غير قابل للتنفيذ، وتابع انه من السهل على الحكومة ان تقوم برصد المبالغ لتنظرا لما تملكه الكويت من الملاءة المالية، غير ان الصعب والتحدي الحقيقي يكمن في كيفيه تنفيذ الخطة.

وناشد الصانع سمو رئيس الحكومة بانه لاجل ان تكون الخطة التنموية على ارضية صلبة لابد أن تشتمل على مشاريع تلامس ارض الواقع، مطالبا سموه بضرورة ان تكون هناك رؤية واضحة واهداف وادارة وارادة حقيقية صادقة لتنفيذ مثل هذه المشاريع، محذرا في الوقت نفسه الحكومة من انتهاجها لسياسة التنفيع، واصفا تلك السياسة بانها التي ادت الى تدمير البلاد خلال الفترة الاخيرة.

من جانبه اكد النائب طاهر الفيلكاوي انه اذا تمت الخطة التنموية الخمسية حسبما هو معلن، فسوف تستهلك هذا المبلغ المالي وتكون كافة المشاريع إما منجزة أو في طور الانجاز.

واوضح الفيلكاوي في تصريح لـ«الصباح» ان المشروعات متى جاءت من قبل الجانب الحكومي لكن اسرع، بدلا من أن يقدمها المجلس وتفرض على الحكومة فرضا.

وقال ان ما اعلنه رئيس الوزراء مؤخرا من رصد مبالغ كبيرة للخطة التنموية خلال السنوات الخمس المقبلة، اذا ما تم وفقا لما هو متفق عليه من مشاريع خلال الفترة الزمنية المعلنة، فان ذلك سوف يؤدي الى احداث نقله نوعية اقتصادية في الكويت.

وحول اعتراض بعض النواب على تصريح رئيس الحكومة رد الفيلكاوي، بان ما جاء على لسان الجانب الحكومي من تخصيص مبلغ مالي لتنفيذ الخطة، هو كلام عام ولم يطلع احد على التفاصيل بعد وان الحكم على القبول او الرفض أمر ياتي لاحقا بعد مناقشة تفاصيل الخطة ومشروعاتها.

بدوره اكد النائب خالد الشليمي ان رصد الكويت مبلغ 125 مليار دولار لتنفيذ الخطة التنموية للخمس سنوات المقبلة دليل على الاقتصاد الكويتي المتين، وان البلد فيه وفرة مالية، مشيرا الى ان هذا يؤكد بان المستقبل الكويتي مطمئن.

اضاف الشليمي في تصريح خاص لـ«الصباح» ان تصريح رئيس الحكومة يدعو للتفاؤل، وان ذلك ما كان يحتاجه الشعب بعد مرور سنتين من التازيم والتصعيد والتخوين والسب والشتم من بعض النواب السابقين، والتراخي والتكاسل من جانب الحكومات السابقة وعدم اهتمامها بالمشاريع التنموية على خلفية عدم الاستقرار السياسي الذي كانت تعانيه البلاد.

ولفت الشليمي إلى ان الحكومة تقدمت ببرنامج عمل انشائي ادى إلى استهجان غالبية النواب، غير انها وعدت بتزويد المجلس باية تنفيذ البرنامج الحكومي وسبلها وتوقيتها في شهر ابريل المقبل، ومن ثم يتم الحكم على أن هذا البرنامج قادر على تنفيذ الخطة الاقتصادية الطموحة التي اعلنها مؤخرا رئيس الوزراء ام لا، مؤكدا انه سوف تحاسب الحكومة على التقصير في التنفيذ وفقا للادوات الدستورية.

وكان سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح قد اعلن عن خطة طموحة للتنمية الاقتصادية تفوق قيمتها 125 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، تتضمن العديد من المشروعات الضخمة، داعيا في رسالة سلمتها وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة د.رولا دشتي الى نائب رئيس الوزراء الصيني لي كه تشايغ الشركات الصينية المملوكة للدولة والقطاع الخاص الصيني الى المشاركة والاسهام في تنفيذ المشروعات المختلفة في اطار خطة التنمية، ومؤكدا ان ذلك من شانه توفير فرص عمل فريدة من نوعها في الكويت والصين، واتاحة نقل المعرفة والتكنولوجيا الصينية الى الاقتصاد الوطني الكويتي.

من جانبها اكدت وزيرة الدولة للتنمية والتخطيط د رولا دشتي ان خطة التنمية لدولة الكويت تنص على تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لهذا القطاع من اهمية في توفير فرص عمل للشباب الكويتي واحتضان ابتكاراتهم وقدراتهم والاستفادة من طاقاتهم في دعم الاقتصاد الوطني.

وقالت دشتي في تصريحات لها، خلال زيارتها للصين ان مجلس الامة اقر اخيرا قانونا يعنى بالمشروعات الصغيرة، ويهدف الى انشاء هيئة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في شتى المجالات الاقتصادية والخدمية والزراعية والتكنولوجية والصناعية، ودعم العاملين في تلك المجالات فنيا وعلميا وتدريبيا واعطائهم فرصة للتدريب المنخفض التكاليف.

وذكرت ان الحكومة خصصت نحو سبعة مليارات دولار لدعم هذا النوع من المشروعات، مشددة على ان تبادل الخبرات والمعرفة في هذا المجال بين الشباب الكويتي الذي يريد ان يعمل في القطاع الخاص مع القطاعات المشابهة في الصين، سيعزز المشاركة الفعالة الاقتصادية على صعيد تعاون رجال الاعمال الصغار بين البلدين.

«التشريعية» تسدل

كما تبحث لجنة حقوق الانسان ودراسة أوضاع غير محددي الجنسية «البدون» في اجتماع تعقده اليوم الاقتراحات بقانون في شان انشاء الهيئة الوطنية لحقوق الانسان، بحضور ممثل وزارات العدل والخارجية والشؤون الاجتماعية والعمل.

كما تبحث ذات اللجنة الاقتراح برغبة في شان تعديل اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية «غير محددي الجنسية».

هذا وتستكمل لجنة التحقيق في قضية الطيار الكويتي الذي اقلع بطائرة الخطوط الجوية الكويتية الى طهران في 20 مارس الماضي بحضور عدد من المسؤولين في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية.

على صعيد متصل وجه النائب سعد البوص نصيحة الى وزير النفط هاني حسين بالاستقالة وعدم مواجهة الاستجواب خاصة وان هناك قضايا تورط بها الوزير بشكل شخصي.

من جانبه قال النائب نبيل الفضل ان الاعتصام «الماصخ» امام سفارة السعودية الشقيقة يؤكد ضلوع «الاخوان» وصمت «الشعبي» توثيق لملكية الاخوان لتلك الحناجر.

من جانبها اصدرت كتلة المستقلين بياناً اكدت فيه اجماع اعضائها على ان الاستجواب حق لكل نائب واداة تقويم معمول بها، الا اننا مع التدرج في استخدام الحق الدستوري للنائب بدءا من السؤال ثم جلسة المناقشة وصولا للاستجواب، ولما لمسناه من تجاوب حكومي في حل العديد من الملفات العالقة مثل ملف الإسكان وملف التوظيف وملف التامين الصحي والقروض الاستهلاكية والمقسطة وإقرار قوانين لم تقر منذ اكثر من عشرين عاما.

وقالت الكتلة انه والتزامنا بالعهد الذي قطعه اعضاء الكتلة وعدد من النواب باعطاء الحكومة مهلة «6» اشهر قبل أي استجواب واحتراما لالتزامنا امام حضرة صاحب السمو امير البلاد بمحاسبة من يثبت تقصيره من اعضاء الحكومة بعد انتهاء مهلة 6 اشهر، علما باننا نتفق مع الاخوة المستجوبين في بعض مواد الاستجواب الا اننا لا نتفق معهم في توقيت الاستجوابات.

ونعلم ان الاستجواب اداة تقويم مهمة ونود ان نبين باننا لم ولن نلغي الاستجوابات ولكن وافقنا على التاجيل من اجل الانجاز والتنمية واعطاء الفريق الحكومي فرصة للعمل حتى نراقب ان كان قد اصاب ام اخطا، وقد جاء التاجيل وفقا للمادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وكما هو معمول به في مرات عديدة في مجالس سابقة.

واضاف البيان: وحتى لايعطل المجلس عن خطة الانجاز ويلفت الانتباه بعيدا عن الاولويات النيابية المتفق عليها ولكي لايتحول مجلسنا من مجلس انجاز ومجلس النزان إلى مجلس تازيم فاننا نرجو من الزملاء والزميلات المستجوبين في دور الانعقاد الحالي تاجيل استجواباتهم إلى دور الانعقاد القادم في حال عدم تنفيذ الحكومة للبرنامج المتفق عليه مع المجلس.

جهاز «البدون»

واوضح الوهيب ان 2130 فردا من المقيمين بصورة غير قانونية عدلوا اوضاعهم الى الجنسية السعودية مقابل 496 فردا عدلوا اوضاعهم الى الجنسية السورية و210 الى الجنسية العراقية و26 الى الجنسية الايرانية و20 الى الجنسية الاردنية و87 الى جنسيات أخرى.

واشار الى ان الجهاز المركزي يقدم عددا من الامتيازات للمقيمين بصورة غير قانونية الذين يقدمون على تعديل اوضاعهم واظهار جنسياتهم حيث يتم منحهم اقامة فورية معفاة من الرسوم لجميع افراد الأسرة لمدة خمس سنوات وفق المادة 24 «كفيل نفسه».

«الهيكلة»: تدريب

وفق خطة الدولة «حيث تم تدريب 22638 مواطنا بين العامين 2003 و2012».

واضافت الانصاري في بيان صحافي امس ان برنامج اعادة الهيكلة وفر الطريق «الامثل والانجع» الذي يرشد الشباب الكويتي الى مستقبل وظيفي ناجح وتم من خلال المشروع الاعلامي لتغيير مفاهيم وقيم العمل بالقطاع الخاص «التحدي» زيادة الحصيلة المعرفية لدى الشباب واولياء الامور واصحاب العمل حيال أهمية العمل في القطاع الخاص وتطوير وتنمية المهارات الذاتية.

واوضحت ان المشروع ساهم بشكل كبير في زيادة اقبال الافراد على البرامج التدريبية التي يوفرها البرنامج والتي تعمل على تطوير الشخص علميا ومهنيا وقيميا وفق البرامج التدريبية المتنوعة والمختلفة موضحة ان البرامج «تشمل تدريب طلبة المدارس والمعاهد والجامعات والباحثين عن العمل وكذلك تدريب وتطوير مهارات العاملين في القطاع الخاص».

وذكرت ان الدورات جاءت بناء على الخطة السنوية التي تعدها ادارة تنمية القوى العاملة الوطنية من خلال تدريب مئات الطلبة سنويا بهدف جعلهم بصورة واقعية يعملون في القطاع الخاص بما يعود بالنفع على اختيارهم لمستقبلهم الوظيفي الصحيح بعد التخرج.

«الداخلية»: 7476 مخالفة

وحجز 13 مركبة، بينما تم توقيع 960 مخالفة وحجز 40 مركبة في محافظة الفروانية.

واضافت ان محافظة حولي سجلت 1834 مخالفة، وحجز 45 مركبة، بينما بلغ عدد المخالفات المرورية في الاحمدي 717 مخالفة وحجز8 مركبات.

وفي محافظة مبارك الكبير تم تسجيل 117 مخالفة بينما بلغت المخالفات في الجهراء 382 مخالفة وحجز 7 مركبات.

واشارت إلى ان إدارة العمليات بالإدارة العامة للمرور سجلت 1076 مخالفة وحجز 198 مركبة خلال عطلة نهاية الاسبوع، ودخول 16 شخصا إلى نظارة المخفر.

وفي مطار الكويت الدولي تم تحرير عدد 281 مخالفة مرورية، وحجز 3 مركبات.

وتهيب إدارة الإعلام الامني بقائدي المركبات ضرورة الالتزام بقواعد وآداب المرور وذلك لسلامة جميع مرتادي الطرق.

«البلدية»: إتلاف

واكد المدير العام لبلدية الكويت المهندس احمد الصبيح لـ«كونا» امس ان البلدية من خلال فروعها بالمحافظات مستمرة في شن حملات تفتيشية مفاجئة على جميع الجمعيات التعاونية والاسواق المركزية وافرع التموين والمخازن على مدار الساعة لتطال كل مجالات العمل الرقابي وخصوصا ما يتعلق بالمواد الغذائية للتاكد من مدى صلاحيتها للاستهلاك الآدمي ومطابقتها للاشتراطات الصحية.

واضاف الصبيح ان حملات البلدية تهدف الى قطع الطريق أمام المتجاوزين للوائح وانظمة البلدية حرصا على صحة وسلامة المستهلكين واتخاذ كل الاجراءات القانونية ضد المخالفين مشيدا بجهود مفتشي البلدية في كل المواقع.

من جانبها قالت مفتشة مراقبة الاغذية والاسواق ورئيسة فريق الحملة التفتيشية في بلدية محافظة الأحمدي هويا العجمي ان الهدف من هذه الحملات التفتيشية التي تنفذها الاجهزة الرقابية بالمحافظة ليس تحرير المخالفات بقدر ما هو الحفاظ على صحة وسلامة المستهلكين.

إيران: الأسد

ونقلت وكالة انباء «فارس» شبه الرسمية، ان المعلم التقى نظيره وزير الخارجية الايراني، علي اكبر صالحي، للبحث في تطورات الازمة السورية وسبل إجراء الحوار الوطني في سوريا، ودان المعلم الخطوة التي اتخذتها الولايات المتحدة بمنح المعارضين الذين يقاتلون من اجل الاطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد مساعدات غير قتالية متهما واشنطن بالكيل بمكيالين.

واضاف في المؤتمر الصحافي مع صالحي إنه لا يفهم كيف تدعم الولايات المتحدة جماعات تقتل الشعب السوري، وتابع ان هذه سياسة الكيل بمكيالين إذ ان من يسعى لحل سياسي لا يعاقب الشعب السوري.

وفي القاهرة أعلنت مصادر أمنية وطبية وشهود عيان ان متظاهراً قتل، الجمعة، في اشتباكات بين متظاهرين مناوئين للرئيس المصري محمد مرسي وقوات الامن في مدينة المنصورة عاصمة محافظة الدقهلية بدلتا النيل في مصر، بينما افاد نشطاء بان عدد القتلى وصل إلى اربعة.

ورصدت كاميرا إحدى القنوات التلفزيونية المصرية واقعة سحل جديدة لمتظاهر امام مقر حزب التيار الشعبي المعارض في المدينة.

وقال مصدر طبي إن جثة حسام الدين عبدالله عبدالعظيم نقلت إلى مستشفى المنصورة الدولي، وانه مصاب بكسر في الجمجمة.

وافاد شهود عيان ان مدرعة تابعة لقوات الأمن صدمت عبدالعظيم خلال الاشتباكات التي استمرت ساعات.

واوضح مصدر امني ان ضابطين واربعة مجندين وستة متظاهرين اصيبوا في الاشتباكات التي استخدمت فيها قوات الامن قنابل الغاز المسيل للدموع والحجارة في مواجهة زجاجات حارقة وحجارة القاها المتظاهرون.

كشف وزير الخارجية التونسي، رفيق بن عبدالسلام، ان تنازل حزب النهضة الإسلامي الحاكم عن الوزارات السيادية في الحكومة الجديدة وتسليمها لكفاءات وطنية لن يمنع حزب الأغلبية من إدارة الحكم في البلاد، مشدداً على ان حركة النهضة لم تات للحكم على ظهر دبابة، نقلا عن قناة «العربية» امس.

اما القيادي في حركة النداء التونسية، المنذر بالحاج، فقال إن تصريحات وزير الخارجية التونسي تشكل اعترافا منه بان حكومته ارهقت الشعب التونسي في المرحلة الانتقالية.

وتتفاعل الازمة الداخلية لحزب حركة النهضة التونسي لتطفو على سطح السياسة التونسية في تباين بين مواقف قياديها، لاسيما في موضوع الحوار وإشراك «نداء تونس» في الحكومة المقبلة، ووصل الامر إلى حد تهديد الحركة بطرد من يدعو إلى ذلك من صفوفها.